تقرير: اليوم الأول

٢٠ مايو ٢٠١٣

المحتويات

الإفتتاح الرسمي للمنتدى	
أمير قطر يفتتح منتدى الدوحة، ويدعو للتحرّك بشأن سوريا والصراع الإسرائيلي– الفلسطيني	٣
رئيس السنغال ورئيس الوزراء التونسي يتحدّثان في منتدى الدوحة الثالث عشر	٥
الجلسة الأولى – رؤى حول السلام الإقليمي و الإستقرار و التنمية	
المشاركون في منتدى الدوحة يدعون إلى التدخّل في سوريا وإلى تحرّك إقليمي لدفع عجلة اقتصاد الشرق الأوسط	٧
الجلسة الثانية – الإقتصاد العالمي و التنمية	
المتحدّثون في منتدى الدوحة يعتبرون أنه على دول الشرق الأوسط أن تلغي العوائق التجارية وتحسّن حقوق الملكية الفكرية لتجنيب المنطقة مزيداً من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	٩
الجلسة الثالثة – العرب و التحدّيات المستقبل في عالم مُتغيّر: نظام عالمي جديد	
جلسة منتدى الدوحة تبحث تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وتشير إلى تعمّق الشقاق في سوريا وما بين الإسرائيليين والفلسطينيين	١١

الإفتتاح الرسمي للمنتدى

أمير قطر يفتتح منتدى الدوحة، ويدعو للتحرّك بشأن سوريا والصراع الإسرائيلي– الفلسطيني

- يرى أنّه على المجتمع الدولي التحرّك لوقف "المأساة المروّعة والكارثة الإنسانية المتفاقمة" في سوريا
- "منطقتنا لن تعرف الاستقرار والأمن إلا بعد إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية"
- "الشعوب العربية تريد الإصلاح الشامل والمشاركة في إدارة الشأن العام"

دعا أمير قطر، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، المجتمع الدولي للتحرّك لوضع حدّ لل "المأساة المروّعة والكارثة الإنسانية المتفاقمة" التي دخلت عامها الثالث في سوريا. وأتت تصريحات الأمير في كلمته الافتتاحية التي ألقاها في منتدى الدوحة الثالث عشر، حيث أضاف أن جميع المبادرات الدولية والعربية قد فشلت في دفع النظام السوري إلى ترك تمسّكه بالحل العسكري و"الإصغاء لصوت العقل".

وقال صاحب السموّ: "إننا نشعر بالأسف والأسى أن نرى ثورة الشعب السوري الشقيق قد دخلت عامها الثالث دون أفقٍ واضح لوقف الصراع الدامي الذي خلّف وراءه عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء وملايين النازحين واللاجئين، فضلاً عن التدمير المادي الواسع النطاق، نتيجة تمسّك النظام السوري بالحلّ العسكري"؛ مضيفاً: "لم يعد مقبولاً من الدول الفاعلة في المجتمع الدولي عدم التحرّك لوضع حدٍ لهذه المأساة المروّعة والكارثة الإنسانية المتفاقمة".

كما صرّح الأمير أنه على إسرائيل ألّا تضيّع فرصة تحقيق السلام مع الفلسطينيين بناءً على حلّ الدولتين وفق حدود ما قبل ١٩٦٧، مضيفاً أن المنطقة لن تعرف الاستقرار والأمن على المدى البعيد من دون حل هذا الصراع الذي امتدّ تاريخه عبر عقود. وقال سموّه: "على إسرائيل ألّا تضيّع الفرصة المتمثّلة بمبادرة السلام العربية"، في إشارة إلى المبادرة التي اقترحتها الجامعة العربية في ٢٠٠٢ للسلام مع إسرائيل مقابل تأسيس دولة فلسطينية، وهي المبادرة التي تسعى قطر مؤخراً لإعادة إحيائها.

كما شدّد الأمير على أن "منطقتنا لن تعرف الاستقرار والأمن إلا بعد إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧".

ورأى سموّه أنّ ثورات الربيع العربي التي بدأت في ٢٠١١، وضعت إسرائيل في مواجهة مباشرة مع الشعوب العربية، حيث كان تضامن الأخيرة مع القضية الفلسطينية سابقاً مقيّدا بيد الحكومات التي احتكرت لنفسها حقّ إدارة الصراع مع إسرائيل. وقال: "إنّ ثورات الربيع العربي جعلت إسرائيل اليوم في مواجهة مباشرة مع الشعوب العربية وليس مع حكّامها فقط".

وإذ رأى الأمير أن صورة المشهد السياسي الإقليمي لن تكتمل من دون تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، فإنّه شدّد على أن هذا لا يجب أن يكون عائقاً أمام الإصلاحات الديمقراطية والتي يجب أن تستمرّ في العالم العربي، حيث أنّ ما كنّا نسمعه في الماضي على لسان الديكتاتوريات العربية بأنّ الإصلاح الداخلي يأتي فقط بعد حلّ الصراع العربي الإسرائيلي أصبح اليوم تفكيراً فاقداً للأساس بعد ثورات الربيع العربي، وأنّ هذه المقولات كانت محاولة من الأنظمة البوليسية والأمنية لتبرير وجودها، وأنّ الإصلاح يمكن إدراكه بالتزامن مع

السعي إلى إيجاد تسوية سلمية. وقال: "لقد كنّا نسمع في الماضي بأنّ الإصلاح ليس أمامه إلا الانتظار حتّى تتحقّق التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل، ولكن ينبغي أن يدرك الجميع بأنّ مثل هذا التفكير أصبح فاقداً للأساس بعد ثورات الربيع العربي".
كما رأى سموّ الأمير أن المشاركة السياسية في إدارة الشأن العام هي أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح الذي تنادي به الشعوب في العالم العربي، وأنّ التغيير والعملية الديمقراطية أكثر من مجرد إدلاء الأصوات في صناديق الاقتراع.

وصرّح: "يجب أن لا ننسى أن شيوع الفقر والبطالة وغياب العيش الكريم وانتهاك حقوق الإنسان في ظلّ أنظمة الحكم التي تتميّز بالتسلّط والقمع والفساد، كانت هي القوة الدافعة للثورات العربية التي تستهدف وما تزال المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية".
كما أوضح أنّ "تحقيق هذا الهدف يقتضي البدء بتطوير المؤسسات الضامنة لسعة هذه المشاركة .... بهذا نكفل ممارسة الرأي والرأي الآخر ليتحقق التفاعل الإجتماعي القائم على الحوار بدلاً من العنف... ازدهار العملية الديمقراطية يعني أنها لن تكون مجرد ادلاء الأصوات في صناديق الاقتراع في فترات محددة".

وكان رئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية، معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، بدأ المؤتمر بكلمة ترحيبية قال فيها أنّ الربيع العربي وضع المنطقة على مسار تصحيح التمثيل السياسي وأوضاع حقوق الإنسان، واستعرض تاريخ المنتديات السابقة، وأثنى على الرؤية الحكيمة لصاحب السمو الأمير حمد بن خليفة في عزمه على إطلاق منتدى الدوحة ودعم مسيرته حتى أصبح نجاحاً عالمياً.

رئيس السنغال ورئيس الوزراء التونسي يتحدّثان في منتدى الدوحة الثالث عشر

- رئيس السنغال ماكي سال: الاقتصادات الأفريقية تشهد نمواً، وعلى العرب الاستثمار فيها
- سال يعتبر ضمن الجلسة الافتتاحية للمنتدى أن الاقتصاد العالمي يشهد "تغييرات جذرية" ولكن على المستثمرين أن يعلموا أن أفريقيا تسير في الاتّجاه الصحيح
- رئيس الوزراء التونسي لعريض: الحكومة والدستور الجديد سيضمنان دولة مدنية تحترم الجميع
- لعريض يرى أن تونس استطاعت حتى الآن إدارة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها ما بعد الثورة

على الدول العربية أن تستغلّ الفرصة المتوفّرة للاستثمار في الدول الأفريقية، حيث تشهد الاقتصاديات نمواً على الرغم مما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات بارزة، بحسب ما جاء في خطاب الرئيس السنغالي ماكي سال في العاصمة القطرية يوم الإثنين. أمّا رئيس الوزراء التونسي علي لعريض، فرأى في خطابه أنّ تونس تسير على طريق تأسيس مجتمع ديمقراطي جديد بالرغم من أوجاع مخاض السنوات الأولى ما بعد الثورة في ٢٠١١، والتي أطاحت بالحاكم السابق زين العابدين بن علي، وأطلقت موجة ثورات الربيع العربي.

وقال الرئيس سال ضمن الجلسة الافتتاحية لمنتدى الدوحة الثالث عشر: "يعاني العالم اليوم من صعوبات اقتصادية، حيث نشهد اهتزاز اقتصادات كانت سابقاً مزدهرة، وصعود قوى جيوسياسية جديدة، وسط اقتصادٍ عالمي يشهد بدوره تغييرات جذرية بين الدول وضمنها".

وأوضح سال الذي فاز العام الماضي في معركة انتخابية أمام الرئيس السنغالي المنتهية ولايته، عبد الله واد، بعد اثني عشر عاماً من الرئاسة، أن أفريقيا اليوم تأثّرت بما شهده العالم العربي منذ ٢٠١١ من حركات تطالب بالإصلاحات الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

وأكّد سال موجهاً خطابه أمام الجلسة: "إفريقيا ليست في عزلة عن هذه التغييرات، وتستمرّ دولنا بالعمل على نهج تفاعلي حيوي إبداعي، وهي لا ترغب بأن تكون بعيدةً عن عمليات تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير في العالم".

وأضاف: "في حين تشهد العديد من المناطق مثل هذه التحوّلات السياسية والاقتصادية، فإن معدّلات النمو في أفريقيا لا تزال بين الأعلى عالمياً"؛ موضحاً أن "الدول الأفريقية لديها فرصاً استثمارية جديدة في قطاعات رئيسية كالزراعة والطاقة والبنى التحتية. لقد سجّلت دول الاتحاد الأفريقي مشاريع بنى تحتية بقيمة إجمالية مجموعها ٦٨$ مليار دولار عبر خمس مناطق من القارة". وأضاف: "نودّ أن نوجّه الدعوة لشركائنا العرب للقدوم والمساعدة في بناء جسر بين العالم العربي وأفريقيا".

وقال سال أن الدول الأفريقية تنتهج نموذجاً تنموياً متحرراً من كل الأفكار القديمة التي تعتبر الدولة محور المشاريع: "نريد أن نذهب إلى ما وراء دعم الدولة للتنمية لأن هذا لم يحقق أي نتيجة تذكر. إنّنا ندعو إلى الشراكة والتعاون بين القطاعات الخاصة والعامة في بناء الطرقات وسكك القطارات ومصانع الكهرباء وغيرها من المشاريع التي تلبي احتياجات المناطق الأفريقية المختلفة"، مضيفاً أن هذا سيكون موضوع أحد طاولات الجلسات المستديرة مع مجموعة الدول العشرين في مؤتمرها في سانت بترسبرغ في وقت لاحق من هذا العام.

وفي الجلسة الافتتاحية أيضاً، تحدّث رئيس الوزراء التونسي علي لعريض، حيث استعرض أبرز نقاط التقدّم الحالي في تونس، الدولة التي كانت مهد الربيع العربي: "تعيش دولتنا مرحلة انتقالية، وتكتسب تجربتنا أهمية كبرى، خاصة نجاحها؛ فالشعب التونسي يحاول أن يبني دولة إنسانية، مدنية، ديمقراطية، تعددية، جديدة، تحمي حقوق الإنسان... دولة مدنية ليست دينية ولا عسكرية، يكون للشعب فيها كامل الخيار في تحديد واختيار الأشخاص الذين سيكونون ممثليه الشرعيين".

ولعريض، هو عضو في الحزب الإسلامي الحاكم النهضة وقد كان وزير الداخلية في الحكومة التونسية الأولى التي تشكّلت على إثر الانتخابات التي تمت ما بعد الثورة؛ وتم تكليفه رئيساً للوزراء في آذار/ مارس الماضي حين تمّ تعديل الحكومة على إثر الاحتجاجات التي قام بها ناشطون يساريون ضدّ حزب النهضة الإسلامي الذي استلم الحكم ما بعد الثورة.

وأقرّ لعريض بوجود مثل هذه التوتّرات، مضيفاً أن الحكومة تعمل على تعزيز السلم الأهلي والمجتمعي وعلى تحسين حقوق العمّال، وأشار إلى مشكلة التضخّم والفروقات المناطقية في توزيع الثروات – حيث غالباً ما تركّزت الاحتجاجات في المناطق الداخلية والجنوبية، التي تعتبر من أكثر المناطق حرماناً في تونس.

وقال لعريض أن الرؤية الإسلامية في تونس تشمل حقوق الجميع وأنّ صناديق الاقتراع هي الحماية الأضمن لعدم عودة الديكتاتورية: "الإسلام هو مصدر إبداع وتجديد وقيم. وسوف تبقى تونس ملتزمة تجاه الدين والانفتاح، ولكنها لن تكون دولة دينية، ولن تمارس أي تمييز ضد غير المسلمين". وأضاف: "نريد دولة ديمقراطية لأن ... الانتخابات هي أهم أداة لوضع حدودٍ للممارسات الديكتاتورية".

ورأى لعريض أن "تونس تسير على الطريق الصحيح بالرغم من التحديات. سيتم اعتماد دستور قريباً وعلى أساسه تصبح هناك دولة مدنية، كما تمّ طرح الدستور للنقاش العام، وستجرى الانتخابات التشريعية مع نهاية هذا العام".

وبيّن لعريض أن الحكومة بقيادة حزب النهضة الإسلامي تعمل على تشجيع القطاع الخاص لتحفيز النمو الاقتصادي: إنّنا نحاول أن نقوّي الاقتصاد ونشجّع المشاريع".

- الرئيس السنغالي ماكي سال: الاقتصادات الأفريقية تشهد نمواً بالرغم من الأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي
- سال يدعو الدول العربية إلى الاستثمار في أفريقيا، التي تأثرت بروح وأهداف الربيع العربي
- رئيس الوزراء التونسي يعتبر أن تونس تدير تحديات ما بعد الثورة، ويعد بنظام ديمقراطي

الجلسة الأولى – رؤى حول السلام الإقليمي و الإستقرار و التنمية

المشاركون في منتدى الدوحة يدعون إلى التدخّل في سوريا وإلى تحرّك إقليمي لدفع عجلة اقتصاد الشرق الأوسط

- فرانسوا فيلون، رئيس الوزراء الفرنسي السابق: علينا وقف توسّع الأزمة السورية
- غوردون براون، رئيس الوزراء البريطاني السابق:هناك حاجة إلى بنك تنموي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإيجاد وظائف للشباب العربي
- أمادو بودو، نائب الرئيس الأرجنيتني: إجراءات التقشّف تضرّ بالفقراء في العالم والدول النامية
- وولفغانغ ايشنغر، رئيس مؤتمر ميونيخ للأمن: لا تكرّروا أخطاء البوسنة في سوريا

حذّر المشاركون المتحدّثون في الجلسة الأولى من منتدى الدوحة الثالث عشر، الذي بدأ انعقاده يوم الإثنين في العاصمة القطرية، من تداعيات السماح باستمرار سفك الدماء في سوريا. كما دعا المتحدّثون إلى مزيد من النشاط الإقليمي لتعزيز الاقتصاد في الشرق الأوسط وإلى تحرّك عالمي لمواجهة المشاكل الاقتصادية والمناخية التي يواجهها عالمنا الذي يزداد ترابطاً.

وقال فرانسوا فيلون، رئيس وزراء فرنسا بين عامي ٢٠٠٧–١٢ في عهد رئاسة ساركوزي: "علينا أن نضع حداً لكارثة النزاع السوري ووقفها من التوسّع خارج حدودها". وأضاف: "إنها تهدد استقرار المنطقة ككل، فالأسلحة تأتي من كل مكان لسوريا والأسد يريد أن يصدّر الازمة إلى خارج حدوده".

وقد عبّر وولفغانغ ايشنغر، رئيس مؤتمر ميونيخ للأمن والمفاوض الألماني الرئيسي في مفاوضات دايتون التي سعت إلى وقف سفك الدماء في الحرب البوسنية في ١٩٩٥، عن مخاوف مشابهة: "إذا ما استمرّينا في فعل ما نقوم به الآن جميعاً، فسينتهي بنا الأمر بأسوأ الأسوأ: مئات الآلاف من القتلى، ودولة مدمّرة، ومنطقة غير مستقرة، وخسارة أسلحة دمار شامل، وتطرّف. سوريا تقع خلال جلوسنا وحديثنا هنا. الحقد والنزاع مزّقا النسيج المجتمعي". وأضاف: "هذا يذكّرني بالبوسنة... وهذا ما أريد أن أقوله: إن عدن فعل أي شيء لأن فعل ذلك سيكون صعباً سيؤدي أيضاً إلى المسؤولية والذنب. إن عدم التحرّك هو ليس استراتيجية. ثم ماذا؟ كلما طال ذلك أكثر، كلّما أصبح الأمر أسوأ".

واعتبر كلاهما أن هناك بعض الأمل في عقد مؤتمر لكافة أطراف النزاع السوري – الذي بدأ في ٢٠١١ مع بدأ الاحتجاجات الشعبية العربية ضدّ الحكّام المحتكرين للسلطة عبر مختلف أنحاء المنطقة – والذي تأمل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أن يتمّ ترتيبه، ربما في غضون أسابيع.

وأكّد ايشنغر ما كان عبّر عنه أمير قطر، صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، في كلمته الافتتاحية عن ضرورة تحقيق مزيد من التقدّم في إنهاء الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. ورأى أنّ الاتحاد الأوروبي لم يقم بفعل ما هو كافٍ لدفع الطرفين تجاه حل النزاع، وأن عليه أن يفعل المزيد بخلاف مجرد تركيز جهوده على تمويل السلطة الفلسطينية.

وقال ايشنغر: "بالرغم من جميع التصريحات الجيدة للاتحاد الأوروبي بخصوص هذه القضية على مدار السنوات، فإن عدم تحرّكه في مواجهة هذا الركود الخطير في عملية السلام هو أمر غير حكيم وغير مبرّر". وأضاف: "إن الأجيال القادمة لن تغفر لنا نحن الأوروبيين أننا لم نقم فقط بالسماح للوضع بأن يتطور إلى هذا الحدّ الحرج، بل أيضاً أننا لم نتصرف لمعالجة التدمير المستمر لحياة الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير".

أمّا رئيس الوزراء البريطاني السابق غوردون براون فعبّر عن قلقه لغياب أي قرار عالمي لحلّ القضايا جماعياً، كما في حال التغيّر المناخي ومحادثات التجارة العالمية، مضيفاً أن نقص التعاون على المستوى الإقليمي والدولي –في جزء منه ناتج عن الركود الاقتصادي العالمي– يضرّ بالجميع.
وقال براون: "إن نسبة النمو العالمي تقدّر بحوالي ٣% في حين يجب أن تكون ٦%، والاقتصادات الغربية لا تحقق أي نمو". وبيّن: "إننا على نقطة تحوّل فريدة حيث أنّه وللمرة الأولى يكون الانتاج بمعظمه متركّز في الشرق في حين يكون الاستهلاك بمعظمه متركّز في الغرب".

وأضاف براون: "سوف نشهد في العقدين القادمين طبقة وسطى عالمية، ربما قد يكون حجمها مليار شخص، ولكن ستصبح بحلول عام ٢٠٢٥ بضعة مليارات، وسنرى التمدّن يغزو مزيداً من السكان، من ٥٠% إلى ٦٠% ثم ٧٠%، وسنرى عدد من يملكون السيارات والمنازل يصل إلى ملياري شخص في توسّع لازدهار الطبقة الوسطى لم يشهد له التاريخ مثيلاً. وهذا سيشكّل نقطة تحوّل تاريخية في الاقتصاد العالمي ... وبالتالي، لا بد لنا من التعاون الدولي لضمان النموّ".

وبالانتقال إلى الشرق الأوسط، قال براون أن النمو أيضاً لم يكن بالمعدلات المتوقعة، ولكن دول الخليج الغنية بالثروات الطبيعية قادرة على تغييره. وأوضح: "حققت مصر نمواً بنسبة ٢.٢%، والأردن ٢.٦%، والمغرب ٢.٤%، وتونس ٣.٦%، ولكن النموّ هذا في جميع هذه الدول يجب أن يكون ما بين ٥-١٠% سنوياً"؛ واقترح براون تأسيس بنك تنموي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفق خطوط البنك الإسلامي للتنمية، بحيث يتمّ تمويله من دول النفط ليقوم بتدريب الشباب وتأمين وظائف لهم. وأضاف براون، الذي عارض بقوة إجراءات التقشف التي اتخذتها الحكومة البريطانية منذ مغادرته الحكومة: "هذه المنطقة غنية بالشباب، أعدا كبيرة منهم ممن يرغبون بإنشاء أعمال لهم، ولكن نسب البطالة مرتفعة".

وقال نائب الرئيس الأرجنتيني بودو، وهو أيضاً وزير الاقتصاد الأرجنتيني سابقاً، أن إجراءات التقشّف تضرّ بالدول النامية وأنه هناك ضرورة لتحرّك عالمي لإيجاد مخارج وحلول أخرى للأزمة المالية ".

واقترح بودو: "علينا أن نهندس نظاماً مالياً جديداً بحيث يمكننا الخروج بسلام من هذه الازمة. علينا أن نضع حداً لإجراءات التقشّف. عندما نخفّض من ميزانيات دول بأكملها، فإن هذا يؤثر مباشرة على الأفراد حول العالم". وأشار بودو إلى قطر كمثال جيد على دولة توظّف الموارد المتوفّرة في تحسين مستويات رفاهية وجودة حياة شعبها، أما بالمقابل، "فإن سياسات التقشّف تترك آثار وتداعيات سلبية على الفقراء في الدول النامية وتؤثر على نسب العمالة".

- المشاركون في منتدى الدوحة يرغبون بالتحرّك لإنهاء سفك الدماء في سوريا، ومنع النزاع من التوسّع
- نائب الرئيس الأرجنتيني بودو: إجراءات التقشّف تضرّ بالدول النامية
- رئيس الوزراء البريطاني السابق غوردون براون يقترح إنشاء بنك تنموي للشرق الأوسط لمواجهة بطالة الشباب
- براون يرى أنه على الدول الغربية أن تتعاون في مواجهة التحديات الاقتصادية

الجلسة الثانية – الإقتصاد العالمي و التنمية

المتحدّثون في منتدى الدوحة يعتبرون أنه على دول الشرق الأوسط أن تلغي العوائق التجارية وتحسّن حقوق الملكية الفكرية لتجنيب المنطقة مزيداً من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

جلسة منتدى الدوحة ١٣ تبحث الاقتصاد العالمي وتأثيره على التنمية في المنطقة العربية

رأى المتحدّثون المشاركون في منتدى الدوحة الثالث عشر، الذي بدأ أعماله في العاصمة القطرية اليوم الإثنين، أنه على الدول العربية أن تبذل المزيد في إلغاء العوائق التجارية وتحسين وضع حقوق الملكية الفكرية، والتي قد تكون عنصراً رئيسياً في تحسين الأداء الاقتصادي.

وقالت هيدي ناشيري، بروفيسور علم الاجتماع في جامعة كينت: "إننا نعتبر أن الفشل في حماية الملكية الفكرية قد يعيق الثقة الاقتصادية. إن المستثمرين والشركات الأجنبية يتطلعون إلى الاستثمار في الشرق الأوسط، ولكنهم يريدون أن تكون حقوقهم مصانة". وطرحت ناشيري أربعة أسئلة رئيسية تهمّ الشركات الأمريكية: "هل الثقافة العربية والشريعة الإسلامية تعترف بحقوق الملكية الفكرية؟ وكيف يظهر هذا الاعتراف في الممارسة؟ وهل الحماية الإسلامية لحقوق الملكية واضحة وكافية؟ وهل قوانين الدول العربية متوافقة مع الشريعة الإسلامية؟".

وأوضحت ناشيري: "عندما يتعلق الأمر بنسخ المواد في الشرق الأوسط، فالأخبار لا تسرّ. إن الشرق الأوسط يشتري مواد مقرصنة ومنسوخة بأحجام هائلة – ٩٠% من الأقراص المدمجة في إسرائيل مقرصنة. هذه مشكلة رئيسية في العديد من الدول في الشرق الأوسط"؛ مضيفةً: "إن المعاهدة الإسلامية لحماية حقوق المؤلفين، والتي أقرّت في ١٩٩٤، هي وثيقة رائعة، ولكن يجب تعديلها لتشمل التحديات الراهنة، بما فيها البرمجيات والتطبيقات الالكترونية. يجب أن يتم اعتماد معاهدات واتفاقيات تضمن حقوق براءات الاختراع في كافة الدول، كما يجب توعية الرأي العام بقيم حقوق الملكية الفكرية".

وأضاف متحدّثون آخرون أنه على الدول العربية أن تحقّق نسب نمو اقتصادي أعلى لتستطيع مواجهة نسب البطالة المرتفعة بشكل خطير. فقد قال فريدريك كمب، رئيس المجلس الأطلنطي، أحد مراكز التفكير العالمية، أنه "على الاقتصادات العربية أن تحقق نمواً اقتصادياً يقارب الضعف في عدد الأرقام المشكّلة، على مدى السنوات العشر القادمة، لتكون قادرة على استيعاب النمو السكاني والتضخّم في فئة الشباب". وأوضح: "بحلول العام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في العالم العربي عمّا هو عليه اليوم. ومن دون نمو اقتصادي، لن تسير الأمور على ما يرام".

ورأى كمب أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي على وضع خطة اقتصادية لعام ٢٠٣٠، لتجنب "عدم استقرار مزمن"، كما أشار إلى نجاح التجربة التركية في إيجاد طبقة وسطى معاصرة، وإمكانية استفادة الدول العربي من هذه التجربة. وعن التجربة الإيرلندية، تحدث بات برين، عضو البرلمان ورئيس اللجنة المشتركة للشؤون الخارجية والتجارة في إيرلندا، حيث أكّد على أهمية الاستثمار في التعليم وفي عدد من اتفاقية التجارة الحرة، وهما العنصرين الذين كانا أساسيين في مساعدة دول أوروبية صغيرة مثل إيرلندا على تفادي الأسوأ خلال الأزمة المالية العالمية. وقال برين: "إن الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم هو في أفضل حالاته التاريخية في إيرلندا، وهذا يعود إلى امتلاكنا قوة عمل جيدة، وشابة، ومثقفة. إن التعليم مهم بمقدار التنمية". وأضاف: "لقد ركّزت إيرلندا أيضاً على اتفاقيات التجارة الحرة، وبدأت مفاوضات مع آسيا واليابات بهذا الصدد. هناك فرص ضخمة للتجارة في العالم العربي أيضاً، خاصة في مناطق الديمقراطيات الجديدة مثل ليبيا والعراق".

بدوره تحدّث أيان لوكاس، وزير الظل لشؤون الخارجية في المملكة المتحدة، وأشار إلى زيادة الروابط التجارية مع باقي أنحاء العالم كعنصر رئيسي في خلق وظائف وفرص عمل. وقال: "في الشرق الأوسط، هناك قلق كبير بشأن المجموعات السكانية الشابة المثقفة والمتزايدة العدد، والتي لا تجد عملاً. هذه مشكلة مشتركة يجب علينا مواجهتها، وهناك فرصة ضخمة أمام العالم العربي في الربط مع باقي أنحاء العالم".

وقد شدّد لوكاس بدوره على ضرورة إزالة العوائق التجارية، ورأى ذلك عنصراً قد يكون مفتاحياً في إطلاق القدرات الشبابية العربية إلى أوجها وتحقيق ذاتها: "توجد في العالم العربي روح رائعة في ريادة الأعمال. نريد أن نضمن عدم إيجاد عوائق غير ضرورية قد تمنع هؤلاء الشباب من مواجهة هذه القضايا الجديدة. إننا نريد أن نبني أنظمة وهيكليات تمكّن الشباب من تنمية أعمالهم الخاصة". وقد نالت مداخلة لوكاس استحسان المشاركين، حيث أضاف: "إن الشرق الأوسط هو مكان هو مكان يمكن فيه تحقيق ازدهار في الإبداع وريادة الأعمال والابتكار، ولكن يجب أولاً إزالة العوائق التي تعطّل الأفراد عن تأسيس أعمالهم الخاصة أو تمنعهم".

وأضافت بولا دوبريانسكي، وهي إحدى كبار الباحثين في مركز جون كينيدي بيلفر للعلوم والشؤون الدولية في جامعة هارفرد، أن تمكين النساء من تحقيق قدراتهم الاجتماعية والاقتصادية هو أيضاً عامل حساس ومهم في تجنيب المنطقة مزيداً من عدم الاستقرار في المستقبل. وقالت: "ما هو دور النساء في تحقيق التقدم في الاقتصاد العالمي والتنمية؟ النساء لديهنّ دور مهم وحيوي"؛ مؤكّدة: "في هذه المنطقة، هناك تقدّم لم يكتمل لأن هناك حاجة إلى إعطاء مزيد من الفرص للنساء".

- *الجلسة تشير إلى احتمال استمرار عدم الاستقرار في المنطقة حتى عام ٢٠٣٠ في حال لم يتمّ توفير وظائف للشباب*
- *تحسين أوضاع حقوق الملكية الفكرية عنصر ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي*
- *الجلسة تعتبر أنه على الحكومات أن تركّز على التعليم وتمكين النساء وإزالة العوائق التجارية*

الجلسة الثالثة – العرب و التحدّيات المستقبل في عالم مُتغيّر: نظام عالمي جديد

جلسة منتدى الدوحة تبحث تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وتشير إلى تعمّق الشقاق في سوريا وما بين الإسرائيليين والفلسطينيين

- وزير الخارجية الفرنسي السابق فيدرين: قوة الولايات المتحدة الأمريكية في تراجع، لكننا بحاجة إلى الحفاظ على مشاركتها
- باسكال بونيفاس: نحن أمام تشكّل عالم جديد لا يمكن فيه لأي قوة أن تفرض هيمنتها الأحادية
- السفير الأمريكي السابق لي بارون: قد تتراجع العلاقات الأمريكية–الخليجية "الحيوية" خلال العشرين عاماً القادمة
- السفير البريطاني السابق كووبير–كولز: تكشّف تسويات الشرق الأوسط ما بعد الحرب العالمية الأولى، على القوى الغربية أن تساعد مصر وسوريا والفلسطينيين والإسرائيليين على تجاوز المراحل الصعبة
- المحللة الروسية سوبونينا: الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في العراق وأفغانستان، وعليها العمل مع روسيا والآخرين

أجمع المتحدّثون المجتمعون في منتدى الدوحة يوم الإثنين، بهدف مناقشة التحديات الجيوسياسية الراهنة التي تواجه العالم العربي، على أنّ القوة الأمريكية قد دخلت مرحلة جديدة من التراجع في الخليج والشرق الأوسط بشكل عام، وإن كانوا عبّروا أيضاً عن مخاوفهم وقلقهم ممّا قد يعنيه ذلك لمصر ما بعد الربيع العربي، وسوريا، وأيضاً لمستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

وحملت الجلسة عنوان "العرب والتحديات المستقبلية في عالم متغير: نظام عالمي جديد"؛ وقد تحدّث فيها أولاً وزير الخارجية الفرنسي السابق هوبير فيدرين، ورأى أن "الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قوة خارقة بعد اليوم.. بل هي تعيش حالة من التراجع النسبي، يعود ذلك في جزء منه إلى صعود الآخرين"، مضيفاً: "لكني أعتقد أننا بحاجة إلى بقاء الولايات المتحدة الأمريكية في انخراطها مع العالم، نحتاج إلى مشاركة معقولة وليس إلى أحادية. إن التعددية هي ما نحتاجه من الولايات المتحدة الأمريكية ... فالنظام العالمي (الجديد) لا يزال قيد البناء".

بدوره، قال باسكال بونيفاس، مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية (ايريس) في باريس: "منذ نهاية الحرب الباردة، أدركنا أن الولايات المتحدة لا تسيطر على العالم بل أن العالم مجزءٌ بشكل كبير، وليست هناك أنظمة عالمية قادرة على فرض هيمنتها عليه".

وفي إشارة إلى القوى الاقتصادية والسياسية الصاعدة؛ البرازيل وروسيا والهند والصين، أضاف بونيفاس: "لم يشهد العالم الغربي نهاية لوجوده، ولكنه شهد نهاية لهيمنته. إن الولايات المتحدة وأوروبا لن تصبحا ضعيفتين... علينا أن نقرّ بالحقيقة الجديدة. ويمكننا أن نعمل مع دول البريك لأن هناك فرص لذلك، ولكن علينا أن نغير من عاداتنا وآليات عملنا حتى نصبح من ضمن المتسابقين".

ثمّ تحدّثت يلينا سوبونينا من المعهد الروسي للأبحاث الاستراتيجية في موسكو عن ترحيب روسيا بمقاربة تعدد الأطراف التي باتت واشنطن تعتمدها بشكل متزايد، وقالت إن القوة الأمريكية وحدها فشلت في حل مشاكل عالمية كبرى. وأشارت إلى التدخل الأمريكي في العراق وأفغانستان كمثالين. يشار إلى أنه من المقرر أن تسحب واشنطن قواتها من أفغانستان العام المقبل منهية بذلك غزوها الذي بدأ في سنة ٢٠٠١ عقب هجمات الحادي عشر من أيلول من سبتمبر، وكانت واشنطن قد غزت العراق في سنة ٢٠٠٣ وانسحبت منه رسمياً سنة ٢٠١١.

وخاطبت سوبونينا المشاركين في المنتدى بقولها "لم يتمكن الأمريكيون بعد من الظفر بالسلام في أفغانستان او العراق، وفشلوا في تحقيق الاستقرار في هاتين الدولتين وما حولهما". وأضافت أن "روسيا تدعم التحرك الجماعي والتحركات السلمية لحل النزاعات واستخدام القوة الناعمة بدلاً من التدخل المباشر".

وفي رد على سؤال من أحد الحاضرين حول دعم روسيا لحكومة الرئيس السوري بشار الأسد، قالت سوبونينا إن روسيا تعارض التدخل المباشر في دولة ذات سيادة، وأشارت إلى أن واشنطن تبدي حالياً قلقها إزاء مستقبل سوريا. وأضافت: "قالت روسيا مراراً إنها لا تؤيد الأسد شخصياً ولكننا لا يجب أن نجبره على الرحيل، ولا أعتقد أن أياً كان يمكنه إجباره على ذلك"، متابعة بقولها: "كما أن الولايات المتحدة تبدي تحفظها عادة وبشكل متزايد حالياً تجاه ما يحدث في سوريا، وهذه هي النقطة المشتركة بين أمريكا وروسيا وفرنسا وغيرها".

وفي وقت سابق، كان أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قد دعا المجتمع الدولي للتحرك لوقف "المأساة المروعة" التي دخلت عامها الثالث في سوريا. وقال الأمير خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى إن الحكومة السورية واصلت استخدام الحل العسكري وتجاهلت "صوت المنطق". يشار إلى أن قطر هي من الداعمين الرئيسيين للمعارضة السورية التي تحاول الإطاحة بالأسد.

من جهة أخرى، قال السفير الأمريكي السابق ريتشارد لي بارون، الباحث الزائر في مجلس الأطلسي، إن تراجع النفوذ الأمريكي من شانه أن يفرض قيوداً على العلاقات الأمريكية-الخليجية خلال العقدين المقبلين فيما تحاول واشنطن حث حلفائها على التوصل لعقد اجتماعي جديد مع شعوبها. كما تطرق لموضوع المجتمعات الكبيرة للمغتربين في دول الخليج، الذين أسهموا بشكل كبير في بناء مدن الخليج العربية الحديثة وإدارتها.

وقال لي بارون: "هناك حاجة واضحة لحوار أوسع على كافة المستويات حول تطور النماذج السياسية في دول الخليج... خلال العشرين عاماً القادمة.علينا أن نمتلك الثقة كشركاء ناضجين للدخول في حوار صريح وصادق حول السياسة والأنظمة السياسية". وأضاف أن "التغيير أمر لا يمكن تجنبه في أية منطقة ولكنه ليس أمراً لا يمكن التعامل معه... ما لم تكن طموحاتنا كبيرة فإن إنجازاتنا ستكون محدودة وقد لا تكون قادرة على إدامة هذه العلاقة الحيوية في السنوات المقبلة".

وتابع قائلاً: "لدينا في الولايات المتحدة ظاهرة متنامية من فقراء الطبقة العاملة... ومن هم في مساحة الإهمال الواسعة للعمالة غير المسجلة. الغالبية العظمى ممن يقومون بمعظم العمل في الخليج يأتون من مكان آخر... هذه الإجراءات ليست قادرة على الاستمرار أكثر من نظام الهجرة المتصدع في الولايات المتحدة".

ثمّ وضع شيرارد كووبير-كولز، السفير البريطاني السابق في إسرائيل والسعودية والممثل الخاص لوزارة الخارجية البريطانية في أفغانستان وباكستان في ٢٠٠٩-٢٠١٠، أحداث المنطقة في سياق دراماتيكي في ضوء التدخل الأمريكي الفاشل في العراق والأحداث التي تكشفت خلال الربيع العربي، قائلاً إن ما تشهده المنطقة ليس أقل من تفكك النظام العربي الذي أسسته القوى الغربية بعد الحرب العالمية الأولى.

وأضاف إن فشل الدول الغربية في إدراك هذا الأمر والعمل بموجبه من شأنه أن يزيد النزاع العنيف سوءاً، وأشار إلى فشل بريطانيا والقوة التي ورثتها في المنطقة، أي الولايات المتحدة، في ضمان دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

وقال كووبير: "إن القوى الكبرى للتاريخ تتكشف أمامنا بينما نلتقي في الدوحة هذا المساء"، متابعاً: "نحن نرى بداية نهاية أمريكا كالقوة العظمى المنظمة للشرق الأوسط. بعد حملتين فاشلتين في بلاد الرافدين (العراق) وواحدة في جنوب غرب آسيا (أفغانستان/ باكستان)، أمريكا تنسحب. هاتان الحربان كانتا خطيئة الاقتراف، وفي فلسطين ما زالت لدينا خطيئة الإهمال، الفشل في معالجة المشكلات التي صنعتها بريطانيا والولايات المتحدة".

وقال الدبلوماسي البريطاني: "جميعنا نعرف ما الذي يجب فعله لأجل إسرائيل في فلسطين، جميعنا نعرف ما الذي يجب فعله للشعب البائس لأجل سوريا. جميعنا نعرف أننا بحاجة إلى المزيد من الدبلوماسية وليس إلى قدر أقل منها، وتدخل أمريكا فوق كل شيء... جميعنا نعرف ما الذي يجب فعله ولكن كلاً منا يسأل نفسه فيما إذا كانت الإرادة ما تزال موجودة، وتحديداً في واشنطن".

- المتحدثون في منتدى الدوحة يشيرون إلى تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، آملين أن تتخذ مقاربة متعددة الأطراف
- دبلوماسي بريطاني يقول إن نظام المنطقة يتفكك، معرباً عن خشيته من المزيد من النزاعات بدون تدخل الولايات المتحدة
- محللة روسية: الولايات المتحدة غيّرت موقفها باتجاه الموقف الروسي الحذر بشأن النزاع في سوريا